دور الأطراف الداخلية لحوكمة الشركات في تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي و تفعيل السوق المالية الجزائرية

The role of internal parties of corporate governance in achieving accounting disclosure requirements, and the activation of the Algerian financial market

هيدوب ريمة ليلى
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

محمد زرقون
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح ورقلة

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الأطراف الداخلية لحوكمة الشركات (مجلس الإدارة ، الإدارة ، المساهمين ...) في تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي ،و تفعيل السوق المالية الجزائرية ،من خلال دراسة حالة المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر ، و لتحقيق هذا الهدف استخدم منهج التحليل الوصفي من خلال استخدام الاستبيان الذي تكون من ثلاثة محاور أساسية الأول يرتبط بقياس مدى توافر مقومات الحوكمة و المحور الثاني يقيس مستوى الإفصاح في التقارير المالية بينما المحور الثالث فيقيس أثر الحوكمة على تفعيل السوق المالية الجزائرية و باستخدام معامل الارتباط بيرسون تم تحديد طبيعة العلاقة بين المحاور .

الكلمات المفتاح : حوكمة الشركات ، افصاح محاسبي ، مؤسسات الاقتصادية ، بورصة الجزائر.

Abstract:

This study aims to elaborate the role of internal parties of corporate governance (Board of directors, management, Shareholders….) in achieving accounting disclosure requirements, and the activation of the Algerian financial market, by studying the listed companies in the Algerian stock market. To achieve this objective, we used analytical descriptive method of a questionnaire, which consisted of three basic axes. The first measure the availability of the elements of corporate governance, the second axis measures the level of disclosure in the financial reports while the third axis measures the impact of corporate governance on the Algerian financial market activation, and by using the Pearson correlation coefficient, the nature of the relationship between the axes was determined.

Keywords: corporate governance, accounting disclosure, listed companies, Algerian stock market.

تمهيد :

أدت الأزمات المالية و الانهيارات التي حدثت في العديد من دول العالم إلى التفكير في كيفية حماية المستثمرين من التلاعبات و الأخطاء التي يقوم بها الإداريين ،و التي أدت إلى تحميل الشركات خسائر مالية قدرت بمليارات الدولارات ، و أصبحت تكلفة سوء الإدارة تشكل عبئا على الشركات و الاقتصاد العالمي ، كما أن الافتقار للشفافية و الوضوح جعلت المستثمرين غير قادرين على اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح .

و في محاولة جادة لاستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية الممثلين في كافة الأطراف و أصحاب المصالح ، خاصة المساهمين و المتعاملين في سوق الاوراق المالية في مدى دقة و سلامة المعلومات المفصح عنها من جانب إدارة الشركات ، و ذلك من خلال القوائم و التقارير المالية المنشورة ، جاء الاهتمام بقواعد حوكمة الشركات من قبل العديد من المنظمات و الهيئات الدولية ،مع التأكيد على الحاجة الماسة للإفصاح كعنصر من عناصر الرقابة على المنشأة حيث أصبح من المتفق عليه أنه كلما زاد مستوى الإفصاح في المعلومات التي تنشرها الشركات كلما ساهم و زاد الثقة في أسواق المال في أي دولة .ونظرا للدور الذي يؤديه سوق الأوراق المالية في الاقتصاد الوطني فان اتخاذ الاجراءات اللازمة للارتقاء بأدائه و رفع كفاءته أصبح أكثر من ضرورة ،حيث أن هذا السوق و منذ نشأته لم يستطع القيام بالدور المناط به ، و هذا لقلة الشركات المدرجة به و انحصار معاملاته الأمر الذي انعكس على عدم كفاءته لذا لابد من الاستفادة من مبادئ الحوكمة و خاصة مبدأ الشفافية و الإفصاح الذي يلزم الشركات بتوفير قنوات لنشر المعلومات و اتاحة الفرصة لجميع الأطراف للحصول عليها .

و منه فإن الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع تتمثل فيما يلي : ما مدى مساهمة الأطراف الداخلية لحوكمة الشركات في تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي و تفعيل السوق المالية الجزائرية ؟

و للإجابة عن الإشكالية المطروحة تمت صياغة الفرضيات التالية :

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة و مستوى الإفصاح عن المعلومات العامة في القوائم المالية؛
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة و مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية ؛
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحوكمة و تفعيل السوق المالية الجزائرية .

أولا : الدراسات السابقة

لقي موضوع "الحوكمة "أهمية بالغة ،حيث تم دراسته من طرف العديد من الباحثين و الأكاديميين على المستوى المحلي و الدولي ، ومن بين الدراسات السابقة التي سنعتمد عليها نذكر ما يلي :

1. دراسة (Subra manyam , Himachalam Dasaraju,2014) ،بعنوان : (corporate Governance and Disclosure Practices in Listed Information Technology Companies in India).

هدفت الدراسة لتحليل مستوى الإفصاح في الشركات التي تمارس حوكمة الشركات و أثره على الأداء و الربحية ،و جاءت نتائج الدراسة لتأكد الفرضيات التي تم وضعها بأن الإفصاح عن حوكمة الشركات يحسن من الأداء ، كما أن البيئة المحيطة بالحوكمة خاصة توفر البنية القانونية و السوقية تؤثر على معدل الإفصاح و الذي يؤدي إلى الرفع من معدل الربحية ،كما تشير النتائج أنه لا بد من أخذ حوكمة الشركات في عين الاعتبار بالنسبة للممارسين و صانعي السياسات لتوفير تنظيمات تشريعية و أطر قانونية تجعل البيئة السوقية خالية من الفساد و لتفعيل الإفصاح المحاسبي كآلية من آليات حوكمة الشركات .[1]

2. دراسة (Yaseen Al-Janadi;Rashidah Abdul Rahman;Normah Haj Omar,2013) بعنوان : (Corporate Governance Mechanisms and Voluntary Disclosure in Saudi Arabia).

انطلقت هذه الدراسة من محاولة معرفة تأثير الآليات الداخلية و الخارجية لحوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي في المملكة العربية السعودية ، و لتحقيق هدف هذه الدراسة تم جمع بيانات من التقارير السنوية ل 87 شركة مدرجة في السوق المالي السعودي للسنتين 2006 و 2007 و أظهرت الدراسة أن آليات حوكمة الشركات تلعب دورا مهما في توفير جودة التقارير المالية المنشورة ، فأغلب آليات الحوكمة خاصة : المدراء غير التنفيذيين ،حجم مجلس الإدارة ،جودة المراجعة و هيكل الملكية تساهم بشكل كبير في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي .كما أكدت الدراسة أن حوكمة الشركات تعتبر آلية رقابية فعالة تسمح بتزويد المستخدمين بمعلومات

ذات مصداقية و ملائمة .و تعتبر نتائج هاته الدراسة ذات تأثير مهم على كل من السلطات المنظمة للسوق المالي ، صانعي السياسات و المساهمين (حملة الأسهم) و كل من له مصلحة تحقيق أفضل ممارسات لحوكمة الشركات .[2]

3. دراسة (Manel Kolsi , Hanen Ghorbel ,2011) ،بعنوان : (Effet des mécanismes de gouvernance sur la performance financière et boursière : Cas des entreprises canadiennes). هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين آليات الحوكمة و الأداء المالي و تم قياس نوعين من الأداء :أداء السوق باستخدام القيمة الدفترية السوقية و الأداء المالي باستخدام العائد على الأصول و العائد على حقوق المساهمين . و خلصت الدراسة إلى عدم تجانس الشركات حيث أن هناك تفاوت في تأثير آليات الحوكمة على الاداء المالي من شركة إلى أخرى ، أما بالنسبة للعينة المدروسة فإن تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي للشركات الكندية يتحدد وفقا لدرجة إفصاحها عن المعلومات المالية فكلما زادت درجة شفافية المؤسسة في الإفصاح عن سياساتها و معلوماتها المالية تم تفعيل آليات الحوكمة و بالتالي يكون تأثيرها إيجابيا على الأداء المالي لهذه الشركات.[3]

4. دراسة (على عبد الغني اللايذ ، يونس عليان الشوبكي ،يوسف نيسان الحمدان ، 2013)، بعنوان :(أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية –): هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير قواعد الحوكمة على جودة التقارير المالية من خلال التعرض للمشكلة التي صاحبت العلاقة بين المالكين و الإدارة منذ فصل الإدارة عن ملكية المشروع ألا و هي تعارض المصلحة (عدم الثقة) ،لذلك كان لزاما على منظمات الأعمال من وجود أسس و قواعد تحكم عمل الإدارة من أجل تحقيق أهداف تلك المنظمات ، و قد أظهرت نتائج الدراسة إلى أن هناك غياب لمفهوم و قواعد و أهداف حوكمة الشركات لدى أعضاء مجالس الإدارة في المشروعات الاقتصادية و عدم قناعة البعض منهم بأهمية الحوكمة و تأثيراتها ، فهي ذات تأثير مهم على جودة التقارير المالية و على القرارات التي يتخذها مستخدمي القوائم المالية .[4]

5. دراسة (أشرف درويش أبو موسري)،بعنوان :حوكمة الشركات و أثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية ، 2008.ركزت الدراسة على التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالي الفلسطيني بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ،و بيان أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على أداء و كفاءة السوق المالي. وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي خلال الدراسة حيث اشتملت العينة على ثلاث فئات الفئة الأولى شملت (إدارة الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية ، المستثمرين و المساهمين في سوق فلسطين للأوراق المالية ، المدققين الداخليين للشركات المدرجة في السوق ، المدققين الخارجيين)، و اشتملت الفئة الثانية على (إدارة سوق فلسطين للأوراق المالية ،هيئة سوق رأس المال الفلسطينية ، شركات الوساطة العاملة في فلسطين ، الأكاديميين المتخصصين) ،أما الفئة الثالثة شملت المؤسسات و الجمعيات المهنية.

و خلصت الدراسة إلى أن الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تلتزم بأربعة مبادئ من المبادئ الخاصة بحوكمة الشركات ، و لا تلتزم بالمبدأ الثالث من مبادئ حوكمة الشركات و المتعلق بدور الأطراف ذات المصلحة أو الصلة في الشركة . كما أن هناك العديد من الصعوبات التي تحد من التزام الشركات بهذه المبادئ .

ثانيا – الإطار النظري للدراسة :

1– الإطار العام لحوكمة الشركات :

1.1. مفهوم حوكمة الشركات :

يتوجب بداية أن نحدد مفهوما واضحا للحوكمة قبل الخوض في دراسة آثارها ، حيث أن تعريفات حوكمة الشركات متعددة وتتراوح بين تعريفات ضيقة تحصرها في إطار القوانين و المعايير المحاسبية و متطلبات الإفصاح و ترتيبات الرقابة الداخلية ،إلى تعريفات واسعة النطاق تجعل من الحوكمة المكون الأساسي في الثقافة المؤسسية و طريقة تحديد الأهداف و تنفيذها في المؤسسات .و إجمالا أصبحت الحوكمة مصطلح يشير إلى طريقة توجيه الشركة و إدارتها و ممارسة الرقابة الذاتية فيها كما أنها النظام الذي يتم بموجبه إدارة الشؤون اليومية للشركة ، بما في ذلك واجبات أعضاء مجلس الإدارة في ضمان الإدارة السليمة .

و يعتبر التعريف الذي أعدته منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE أكثر التعريفات قبولا و انتشارا دوليا، حيث عرفت المنظمة الحوكمة على أنها : " مجموعة العلاقات بين إدارة الشركة و مجلس إدارتها و المساهمين و أصحاب المصالح الآخرين ،التي توفر آطرا و آليات لتحديد أهداف الشركة و طرق تنفيذها و آليات الرقابة على الأداء ".[5]

و تتجلى أهمية الحوكمة فيما يلي :

- محاربة الفساد الاداري و المالي الداخلي في الشركات و عدم السماح بوجوده أو باستمراره.
- تحقيق و ضمان النزاهة و الاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءا من مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها.
- محاربة الانحرافات و عدم السماح باستمرارها خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديدا للمصالح .
- تحقيق أعلى قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجيين خاصة و أنهم على درجة من الاستقلالية و لتحررهم من أي ضغط من قبل مجلس الإدارة .
- تقليل الأخطاء إلى أدنى حد ممكن باستخدام الضوابط الرقابية التي تمنع حدوث مثل هذه الأخطاء .[6]

2.1. مبادئ الحوكمة التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD) :

تغطي مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية في مجال الحوكمة ستة مجالات رئيسية ، و هذه المبادئ ليست ملزمة، ولكنها بمثابة مؤشرات يمكن الاسترشاد بها ، و تترك الأمور لكل دولة للاختيار من بينها وفقا لظروفها الاقتصادية و الاجتماعية الخاصة، و بما يتناسب معها ، و أهم تلك المبادئ :

- ضمان وجود إطار فعال للحوكمة : "ينبغي أن يشجع إطار حوكمة المؤسسات على شفافية و كفاءة سوق المال ،و أن يكون متوافقا مع حكم القانون و أن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الاشرافية و التنظيمية و التنفيذية " .
- حماية حقوق المساهمين : "ينبغي في إطار الحوكمة المؤسسية أن يوفر الحماية للمساهمين و أن يسهل لهم ممارسة حقوقهم ".
- المعاملة المتكافئة للمساهمين : " ينبغي في إطار حوكمة المؤسسات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية و المساهمين الأجانب . و ينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عند انتهاك حقوقهم".
- دور أصحاب المصالح في حوكمة المؤسسات : " ينبغي في إطار حوكمة المؤسسات أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون ،و أن تنشأ نتيجة لاتفاقات متبادلة ،و أن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين الشركات و أصحاب المصالح في خلق الثروة و فرص العمل ،و استدامة المنشآت السليمة ماليا " .

- الإفصاح و الشفافية : " ينبغي في إطار حوكمة المؤسسات أن يضمن القيام بالإفصاح الكافي في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي ، و الأداء ،و حقوق الملكية ،و حوكمة المؤسسات " .
- مسؤوليات مجلس الإدارة : " ينبغي في إطار حوكمة المؤسسات أن يضمن التوجيه و الارشاد الاستراتيجي للشركة ،و الرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ، و محاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة و المساهمين و وضع إطار لعلاقة مجلس الإدارة بالجمعية العامة ".[7]

و لقد تم صياغة مبادئ منظمة (OECD) بحيث تحقق الأهداف التالية : تنمية الوعي نحو التطبيق الأمثل لمبادئ حوكمة الشركات،وتوفير إطار مفاهيمي و تطبيقي لضمان فعالية حوكمة الشركات ،و الفهم الواعي للعلاقات المترابطة بين حوكمة الشركات والنمو الاقتصادي و تحقيق الاستقرار المالي .[8]

3.1. الأطراف الداخلية المعنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات :

يجب ملاحظة أن هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر و تؤثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة المؤسسات ،و تحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد ،و نظرا لطبيعة دراستنا سنقتصر على دراسة فقط الأطراف الداخلية و التي تتمثل في :

- المساهمين Shareholders : و هم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم ،و ذلك مقابل الحصول على الارباح المناسبة لاستثماراتهم ، و أيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل ،و هم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم .
- مجلس الإدارة Board of directors : و هم من يمثلون المساهمين و أيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح . و مجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين و الذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم ،كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة و كيفية المحافظة على حقوق المساهمين .
- الإدارة Management : و هي المسؤولة عن الإدارة الفعلي للشركة و تقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، و تعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة و زيادة قيمتها ، بالإضافة إلى مسؤولياتها تجاه الإفصاح و الشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين .[9]

2- دور حوكمة الشركات في تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي :

1.2. المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية :

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية :

- المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية : تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية ، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات ، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة ، ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة ، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون و المحتملون ، الدائنون ، المحللون الماليون ، الموظفون والجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها.
- تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية : يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي ، هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة ، حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي ، الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح ، و تعتبر الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح ، لذا

تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة ، والغرض الرئيسي لاستخدام المعلومات من جهة أخرى.[10]

- تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها : بعد تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية ،و كذلك الغرض الذي ستستخدم فيه ،يتمثل الركن التالي في تحديد طبيعة و نوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ،و تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح حاليا عنها في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية :قائمة المركز المالي ،قائمة الدخل ،قائمة الأرباح المحتجزة و قائمة التغيرات في المركز المالي ،هذا إضافة إلى معلومات أساسية تعتبر ضرورية لكن نظرا لتعذر الإفصاح عنها في صلب القوائم المالية لذلك عرضت في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية و التي تعد جزءا لا يتجزء من تلك القوائم .
- تحديد أساليب وطرق الإفصاح : يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها ، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية ، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة.[11]

2.2 . تطور الإفصاح المحاسبي في ظل قواعد الحوكمة (نظرية الوكالة) :

تقدم هذه النظرية تفسيرا لاهتمام الادارة نحو تطبيق السياسة المحاسبية الملائمة بطريقة اختيارية دون الحاجة إلى تدخل التنظيمات الرسمية . وفقا لهذه النظرية ينظر للمؤسسة على أنها محصلة لعدد من علاقات الوكالة التي يحكمها عدد من العقود الرسمية و غير الرسمية،مثال ذلك علاقة الإدارة بالمساهمين ، علاقة الإدارة بالعاملين ، علاقة الإدارة بحملة السندات ، و علاقة المساهمين بالمراجع القانوني، بالرغم من وجود احتمالات التوافق في المصالح بين الأطراف المعنية ،فهناك احتمالات أكبر للتناقض لأن كل طرف من أطراف العقد يسعى إلى تعظيم مصالحه.[12]

و قد عرف (Jensen and Meckling) علاقة الوكالة على أنها عقد يقوم بموجبه شخص أو عدة أشخاص (الموكل) بتكليف شخص أخر (الوكيل) لأداء بعض الخدمات نيابة عنهم ، مع منحه الصلاحيات الازمة لاتخاذ القرارات المناسبة [13]، و لكن الاشكالية أن انفصال الملكية يجعل حملة الأسهم في موقف لا يمكن فهم و ملاحظة جميع تصرفات و قرارات المديرين ، مما يصعب عليهم معرفة أحوال و مستقبل الشركة و بالتالي أن يحددوا ما اذا كان المديرين يسعون إلى تعظيم ثروتهم من عدمه ، و خاصة في ظل محدودية قدرتهم في الحصول على المعلومات و انتقائية الادارة في الافصاح عن المعلومات و ذلك ما يعرف في الفكر المحاسبي ب(عدم تماثل المعلومات).

و لقد كانت الآثار السلبية المترتبة على فجوة المعلومات و استمرار تجاهل الادارة للمتطلبات الهادفة الى تحسين جودة الافصاح من أبرز العوامل الدافعة لظهور حوكمة الشركات و استخدامه كوسيلة للرقابة على تصرفات الإدارة .[14]

3.2. أثر حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي :

لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح و الشفافية، خاصة و انهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة ،إذ يمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الشركات المختلفة. و من أهم دوافع تطبيق قواعد الحوكمة فيما يتعلق بالشفافية و الإفصاح ما يلي :

- إعادة ثقة المتعاملين و المستثمرين من خلال دقة البيانات و المعلومات المحاسبية و الشفافية في التقارير المالية ؛

- تخفيض مشكلة عدم تماثل المعلومات التي تنشأ بين الإدارة و المساهمين الذين لا يشاركون مباشرة في الإدارة ،و محاولة خلق جو من الشفافية في الشركة من خلال الإفصاح العادل و الملائم ؛
- حماية صغار المساهمين و تحقيق معاملة عادلة بينهم و ذلك بتوفير الإفصاح لهم بنفس القدر الذي يستفيد منه كبار المساهمين ؛
- توصيل البيانات و المعلومات المالية و غير المالية الملائمة لمتخذي القرارات من داخل و خارج الشركة و هذا ما يؤكده مفهوم الحوكمة و يحث عليه من وجهة نظر الأطراف ذات العلاقة .[15]

3– إسهامات الحوكمة في تفعيل السوق المالية الجزائرية (بورصة الجزائر) :

نظرا لضعف كفاءة سوق الأوراق المالية بالجزائر فمن الجدير بالسلطات الوصية أن تعمل على تطوير و رفع كفاءة هذا السوق نظرا لأهميته الكبيرة في عملية التمويل و التنمية ،و في هذا الاطار يمكن أن نشير إلى الدور الذي يمكن أن يؤديه نظام حوكمة الشركات في ذلك ،فهذا الأخير و ما يقوم عليه من مبادئ الإدارة الرشيدة و الشفافية و الإفصاح يجنب الشركات العديد من الصعوبات الناجمة عن النزاعات الداخلية و الانحراف في الممارسات و القرارات الادارية ، فهو يقلل من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركات و يعطي فرص كبيرة للوقاية منها كما أنه يوفر عوامل النجاح و التقدم ، و بالتالي توليد ثقة أكبر لدى المستثمرين في امكانية الاعتماد على هذه الشركات في حماية حقوقهم و زيادة ثرواتهم ، و عليه فانه من الأهمية أن تعمل السلطات الوصية على إعداد ميثاق لحوكمة الشركات ،والاهتمام به بصفة جدية و جعله اجباري التطبيق من طرف جميع الشركات سواءا كانت مدرجة أو غير مدرجة قصد تهيئة الظروف اللازمة لتنشيط و رفع كفاءة سوق الأوراق المالية .[16]

ثالثا – الدراسة الميدانية:

1– الطريقة و الأدوات المستخدمة :

1.1. مجتمع و عينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر و عددها خمسة شركات وهي فندق الأوراسي ،المجمع الصناعي صيدال ، آليانس للتأمينات ، مجمع دحلي و مؤسسة الرويبة للعصائر ، مؤسسة دلي . أما عينة الدراسة فقد اقتصرت على الأطراف الداخلية لمجتمع الدراسة البالغ عددها (5) شركات ، حيث وزعت الاستبانة على المستوى الإداري المتعلق باتخاذ القرار بتطبيق حوكمة الشركات و إدراك أثر هذا التطبيق و هم " المدير ، المدقق الداخلي ، محاسب ، عضو مجلس الإدارة ، أخرى " .

2.1. أسلوب جمع البيانات :

صمم الباحث استمارة استبيان من أجل استخدامها في جمع البيانات الأولية، و وزعت على المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر لتستهدف المستوى الإداري المدرك لدور الحوكمة في تحقيق متطلبات الإفصاح المحاسبي و تفعيل السوق المالية الجزائرية .

و كان من أبرز الخطوات المتخذة لإعداد الاستبيان، ما يلي:

- غطت أسئلة الاستبيان فرضيات الدراسة.
- تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين الذين قاموا بدورهم بتقديم النصح و الإرشاد.
- إجراء دراسة اختبارية ميدانية أولية للاستبيان و تعديله حسب ما هو مناسب.
- توزيع الاستبيان على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

و لقد قسمت أسئلة الاستبيان إلى جزأين ، كما يلي:

- الجزء الأول : يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة و معلومات حول الشركات محل الدراسة، و يتكون من 5 فقرات.
- الجزء الثاني : يتناول دور حوكمة الشركات في تحقيق متطلبات الافصاح المحاسبي و تفعيل السوق المالية الجزائرية ، و هي دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر ، و تم تقسيمه إلى ثلاثة محاور كما يلي : المحور الأول أسئلة تتعلق بمدى توافر مقومات الحوكمة في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر(21 فقرة) ، المحور الثاني أسئلة تتعلق بمستوى الإفصاح في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر (13 فقرة) والمحور الثالث أسئلة تتعلق بعلاقة الحوكمة بتفعيل السوق المالية الجزائرية، ويتكون من 5 فقرات .

1.3. أدوات تحليل البيانات :

من أجل تحليل البيانات و إيجاد العلاقات بين المتغيرات ، واختبار فرضيات الدراسة و بناء النموذج الخاص بها تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS)، و استخدام فرعا علم الاحصاء الحديث (الإحصاء الوصفي و الإحصاء الاستدلالي) بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة و مؤشرات تدعم موضوع الدراسة :

- **أدوات الإحصاء الوصفي** : بغرض التحليل استخدم الباحث العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة تمثلت في :
  - التكرارات و النسب المئوية لكل عبارة من الاستبيان.
  - مقاييس النزعة المركزية : المتمثلة أساسا في حساب المتوسط الحسابي لكل عبارة من الاستبيان و ذلك لمعرفة الإجابة التي تتمركز حولها مفردات العينة.
  - مقاييس التشتت : المتمثلة أساسا في الانحراف المعياري لكل عبارة من الاستبيان.
- **أدوات الإحصاء الاستدلالي** : الأساليب المستخدمة في الإحصاء الاستدلالي هي كما يلي :
  - حساب معامل (Pearson) بغرض معرفة درجة الارتباط بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع .
  - اختبار (F-Test) لاختبار جودة النموذج المقدرة و تحديد مدى القبول الكلي لها عند مستوى($a \leq 0.05$).

4.1. اختبار ثبات الاستبيان بطريقة "الفا كرونباخ " (Cronbach's Alpha):

لاختبار صدق و ثبات الاستبيان نستخدم معامل الثبات ألفا كرونباخ الذي يتراوح بين الصفر و الواحد الصحيح ، فإذا لم يكن هناك ثبات في معامل ألفا كرونباخ يكون يساوي الصفر و على العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة ألفا كرونباخ تساوي الواحد الصحيح ، و قد تحصلنا على قيمة معامل كرونباخ ألفا تساوي (0.834) و هذه القيمة مرتفعة و جيدة من الناحية الإحصائية و تفسر إمكانية اعتماد نتائج الاستبيان و الاطمئنان إلى ثبات أداة القياس و قدرتها على تحقيق أهداف الدراسة ، كما يوضحه الجدول رقم (1).

2- النتائج و مناقشتها :

1.2. عرض و تحليل خصائص عينة الدراسة :

(الجدول2) يوضح المعلومات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة و تحليلها من حيث الانتماء، الوظيفة، المستوى التعليمي، السن، الخبرة . إذ ظهر البيانات من خلال الجدول أنه يمكن ترتيب المؤسسات محل الدراسة حسب درجة الاستجابة أين كانت الاستجابة في مؤسسة أليانس للتأمينات 25.5 ٪ ،تليها ش.ذ.أ دحلي 23.5 ٪ ،ثم أن سي روبية ، صيدال ، م.ت.الأوراسي بـ (19.6٪ ، 15.7٪ ،15.7 ٪) على التوالي و هذا يدل على أن العينة شملت كل المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر .أما فيما يخص الوظائف

فأغلبها تنتمي إلى أخرى (51 ٪) ، أما فيما يتعلق بالمؤهل العلمي فإن الأغلبية كانوا من الحاصلين على شهادة الليسانس (39.2 ٪) ،تليها نسبة (27.5 ٪) متحصلين على شهادات أخرى ، في حين بلغت نسبة المتحصلين على شهادة الماجستير (21.6٪) مما يشير أن المستجوبين لديهم مؤهلات مناسبة للإجابة على الاستبيان ،و هذا يدل على أهمية التأهيل العلمي لتطبيق الجانب الأكاديمي على الواقع العملي للوصول إلى نتائج مرضية . أما فيما يخص السن فتبين أن الأغلبية من الفئة العمرية 35-45 و البالغ نسبتها (35.3٪) ،و فيما يتعلق بالخبرة نجد أن (29.4 ٪) بلغت سنوات الخبرة لديهم في العمل 05-10 ،و (23.5 ٪) بلغت سنوات الخبرة لديهم أكثر من 15 سنة أي أن (52.9٪) يملكون الخبرة الواسعة في عملهم ،و بالتالي قدرة العينة على الإجابة بموضوعية .

2.2. وصف متغيرات الدراسة :

قمنا بحساب المتوسط الحسابي لجميع أسئلة المحاور الثلاثة (المتوسط المرجح) وفقا لمقياس ليكارت الثلاثي ،حيث إذا كانت الإجابات هي أحد ثلاثة اختيارات (موافق ، محايد ، غير موافق) ،فإنه عادة ما تدخل القيم (الأوزان) حسب الاجابات ب (1،2،3) على الترتيب ، كما يلي :

التصنيف	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة (الوزن)	3	2	1

ثم يحدد الاتجاه حسب قيم المتوسط المرجح كما يلي :

- من 1 إلى 1.66 غير موافق
- من 1.67 إلى 2.33 محايد
- من 2.34 إلى 3 موافق

و يلاحظ أن طول الفترة المستخدمة (2/3) أي حوالي 0.66 .

تلخص هذه الفقرات التوزيعات التكرارية ، و الأوساط الحسابية و الانحرافات المعيارية لمتغيرات الحوكمة و المتمثلة في مبادئ الحوكمة: (مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة ، مبدأ ضمان المؤسسة لحقوق المساهمين ، مبدأ احترام المؤسسة لدور أصحاب المصالح ، مبدأ التزام مجلس الإدارة بالقيام بمسؤولياته) :

1. مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة : تشير النتائج المبينة في الجدول (03)، الذي يبين الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات مبدأ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة ما يلي :

- ارتفاع المتوسط الحسابي العام لمبدأ (وجود إطار فعال لحوكمة الشركات) حيث بلغ (2.49) بانحراف معياري (0.70) ما يعني أن هنالك التزاما بدرجة عالية لتوفير و ضمان أساس و إطار فعال لحوكمة الشركات ؛
- و نلاحظ ارتفاع جميع العبارات عن الدرجة المتوسطة (2) حيث تراوح المتوسط الحسابي بين (2.69-2.27) و بانحراف معياري بين (0.64-0.75) ، احتلت الفقرة (1) (يتوفر هيكل تنظيمي يحدد المسؤوليات و الصلاحيات و يساهم في تطوير نظام الحوكمة للشركة) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.69) و انحراف معياري قدره (0.64) ما يظهر أنها الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة و اهتماماتهم ؛
- و يتضح من النتائج أن الشركات المدرجة في بورصة الجزائر تراعي وجود أساس محكم و فعال لقواعد الحوكمة بدرجة عالية من حيث توفر هيكل تنظيمي يحدد المسؤوليات و الصلاحيات ،مع قيام هيئات رقابية و إشرافية بواجبها بأسلوب مهني و موضوعي ، و كذا توفير تشريعات واضحة و سن قوانين تضبط كافة جوانب الحوكمة .

2. مبدأ ضمان المؤسسة لحقوق المساهمين : تشير النتائج المبينة في الجدول (04)، الذي يبين الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات مبدأ ضمان المؤسسة لحقوق المساهمين ما يلي :

- ارتفاع المتوسط الحسابي العام لمبدأ (ضمان المؤسسة لحقوق المساهمين) حيث بلغ (2.50) بانحراف معياري (0.70) ،و تدل هذه النتيجة على أن مستوى تقييم أفراد العينة لتطبيق مبدأ (حفظ حقوق المساهمين) في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر كان بدرجة مرتفعة ؛
- حصلت الفقرة (2) (يملك حملة الأسهم حق المشاركة و التصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين سواء كان التصويت شخصيا أو غيابيا) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.65) و انحراف معياري قدره (0.62) ما يظهر أنها الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة و اهتماماتهم ، بينما حصلت الفقرة (5)(يمكن لصغار المساهمين اختيار أعضاء مجلس الادارة من خلال تصويتهم بالإجماع) على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.33) و بانحراف معياري قدره(0.73) ؛
- و يتضح من النتائج أن الشركات المدرجة في بورصة الجزائر توفر مقومات لحماية حقوق المساهمين لديها بدرجة عالية من حيث الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب و بصفة منتظمة و كذلك سهولة تسجيل حقوق الملكية و نقل ملكية الأسهم دون عوائق و معاملة المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.

3. مبدأ احترام المؤسسة لدور أصحاب المصالح : تشير النتائج المبينة في الجدول(05) ، الذي يبين الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات مبدأ احترام المؤسسة لدور أصحاب المصالح ما يلي :

- ارتفاع المتوسط الحسابي العام لمبدأ (احترام المؤسسة لدور أصحاب المصالح) حيث بلغ (2.47) بانحراف معياري (0.78) ،و تدل هذه النتيجة على أن مستوى تقييم أفراد العينة لتطبيق مبدأ (احترام المؤسسة لدور أصحاب المصالح) في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر كان بدرجة مرتفعة من نظرهم ؛
- حصلت الفقرة (3) (يتم إعلام أصحاب المصالح بشكل كاف بحقوقهم و التزاماتهم عند ارتباطهم بالشركة) المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.57) و انحراف معياري قدره (0.72) ما يظهر أنها الأولى في سلم أولويات أفراد عينة الدراسة واهتماماتهم ، بينما حصلت الفقرة (4)(يتم العمل على تطوير آليات لمشاركة أصحاب المصالح حيث تكفل هذه الآليات تحسين مستويات الأداء) على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.29) و بانحراف معياري قدره(0.90) مما يعني أن الشركات لا زالت لا تعمل على تطوير الآليات التي تسمح بمشاركة أصحاب المصالح بالشكل الذي يحسن من مستويات الأداء ؛
- و يتضح من النتائج أن الشركات المدرجة في بورصة الجزائر توفر مقومات دور أصحاب المصالح في ممارسة أساليب و قواعد الحوكمة حيث يتم إعلام أصحاب المصالح بشكل كاف بحقوقهم و التزاماتهم عند ارتباطهم بالشركة كما يتم تعويض أصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم بما يعزز التعاون بين هذه الأطراف و المؤسسة .

4. مبدأ التزام مجلس الإدارة بالقيام بمسؤولياته : تشير النتائج المبينة في الجدول (06) ، الذي يبين الوسط الحسابي و الانحراف المعياري لكل عبارة من عبارات مبدأ التزام مجلس الإدارة بالقيام بمسؤولياته ما يلي :

- نلاحظ ارتفاع العبارات (2- 6) عن الدرجة المتوسطة (2) حيث تراوح المتوسط الحسابي (2.27-2.61) و بانحراف معياري بين (0.66 – 0.86) مما يعني أن مجالس إدارات الشركات تلتزم بالقيام بمسؤولياتها الاشرافية و الرقابية و بدرجة ملائمة من العناية و الأمانة الواجبة ؛
- و بصفة عامة يتبين ارتفاع المتوسط الحسابي العام لمبدأ (التزام مجلس الإدارة بالقيام بمسؤولياته) حيث بلغ (2.36) بانحراف معياري (0.80) أي أن الشركات المدرجة في بورصة الجزائر توفر مقومات تحدد مسؤوليات مجلس الإدارة لضمان المعاملة العادلة و المتساوية لجميع المساهمين و بذل العناية اللازمة لحماية مصالحهم من خلال التقيد بالقوانين و التشريعات .

- يتضح من خلال الجدول (07) المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية للمتغير التابع و المتمثل في مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ، و يتضح لنا أن الوسط الحسابي يتراوح بين (1.96-3) بانحراف معياري بين (0.93-0)، حيث حصلت العبارة (1) (الافصاح عن اسم الشركة و شكلها القانوني)على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (3) أي أن كل الشركات تقوم بالإفصاح عن أسمائها و شكلها القانوني ، بينما كانت في المرتبة الأخيرة العبارة (12) (يتم الافصاح عن مكافآت مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين) بمتوسط حسابي قدره (1.96) و انحراف معياري (0.89). أما الوسط الحسابي للمقياس الكلي بلغ (2.38) بانحراف معياري (0.72) أي أن الشركات المدرجة في بورصة الجزائر تلتزم بدرجة عالية بتوفير مقومات الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية التي تقوم بنشرها .

3. اختبار فرضيات الدراسة :

1.3. نتائج اختبار تأثير مبادئ الحوكمة على مستوى الإفصاح عن المعلومات العامة في القوائم المالية :

تتكون مصفوفة ارتباط بيرسون من مجموعة من المتغيرات المستقلة و التي تمثل مبادئ الحوكمة (مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة، مبدأ ضمان المؤسسة لحقوق المساهمين ، مبدأ احترام المؤسسة لدور أصحاب المصالح ، مبدأ التزام مجلس الإدارة بمسؤولياته) و المتغير التابع (الافصاح عن المعلومات العامة في القوائم المالية) حيث يقوم معامل ارتباط بيرسون بقياس الارتباط بين جميع المتغيرات مع بعضها البعض، و يشير الجدول(08) أنه لا توجد أي دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع عند مستوى (**a ≤ 0.01**) وعليه يمكن رفض الفرضيات الفرعية للفرضية الأولى على النحو التالي :

- H_{1A}: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة و مستوى الإفصاح عن المعلومات العامة في القوائم المالية : يظهر من خلال الجدول لمصفوفة الارتباط عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5٪و 1٪ما بين تطبيق مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة و مستوى الإفصاح عن المعلومات العامة ،حيث تشير النتائج إلى أن نسبة العلاقة هي (11.3 ٪ -)و هي علاقة عكسية و بنسبة ضعيفة جدا و بناءا عليه سنرفض الفرضية .
- H_{1B} : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ ضمان المؤسسة لحقوق المساهمين و مستوى الإفصاح عن المعلومات العامة في القوائم المالية : يظهر من خلال الجدول لمصفوفة الارتباط عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5٪و 1٪ما بين تطبيق مبدأ ضمان المؤسسة لحقوق المساهمين و مستوى الإفصاح عن المعلومات العامة ،حيث تشير النتائج إلى أن نسبة العلاقة هي (4 ٪)و هي نسبة ضعيفة جدا و بناءا عليه سنرفض الفرضية .
- H_{1C}: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ احترام المؤسسة لدور أصحاب المصالح و مستوى الإفصاح عن المعلومات العامة في القوائم المالية : يظهر من خلال الجدول لمصفوفة الارتباط عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5٪و 1٪ما بين تطبيق مبدأ احترام المؤسسة لدور أصحاب المصالح و مستوى الإفصاح عن المعلومات العامة ،حيث تشير النتائج إلى أن نسبة العلاقة هي (11.9 ٪ -)و هي علاقة عكسية و بنسبة ضعيفة جدا و بناءا عليه سنرفض الفرضية .
- H_{1D}: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ التزام مجلس الإدارة بمسؤولياته و مستوى الإفصاح عن المعلومات العامة في القوائم المالية: يظهر من خلال الجدول لمصفوفة الارتباط عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5٪و 1٪ما بين تطبيق مبدأ التزام مجلس الإدارة بمسؤولياته و مستوى الإفصاح عن المعلومات العامة ،حيث تشير النتائج إلى أن نسبة العلاقة هي (٪5.7 -)و هي علاقة عكسية و بنسبة ضعيفة جدا و بناءا عليه سنرفض الفرضية .

2.3. نتائج اختبار تأثير مبادئ الحوكمة على مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية :

تتكون مصفوفة ارتباط بيرسون من مجموعة من المتغيرات المستقلة (مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة ، مبدأ ضمان المؤسسة لحقوق المساهمين ، مبدأ احترام المؤسسة لدور أصحاب المصالح ، مبدأ التزام مجلس الإدارة بمسؤولياته) و المتغير التابع (الافصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية) حيث يقوم معامل ارتباط بيرسون بقياس الارتباط بين جميع المتغيرات مع بعضها البعض، و يشير الجدول (09) أنه يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.01$) بين وجود إطار فعال للحوكمة (0.342) و بين مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية ، و كذلك هناك ارتباط ذو دلالة إحصائية بين ضمان المؤسسة لحقوق المساهمين (0.258) ومستوى الإفصاح ، في حين لا توجد أي دلالة احصائية لباقي المتغيرات ، و عليه تقبل بعض الفرضيات الفرعية و ترفض بعض الفرضيات الفرعية على النحو التالي :

- H_{2A}: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة و مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية: يظهر من خلال الجدول لمصفوفة الارتباط وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1٪ما بين تطبيق مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة و مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية ،حيث تشير النتائج إلى أن نسبة العلاقة هي (٪34.2)و هي نسبة متوسطة و بناءا عليه سنقبل الفرضية .
- H_{2B}: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ ضمان المؤسسة لحقوق المساهمين و مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية : يظهر من خلال الجدول لمصفوفة الارتباط وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1٪ما بين تطبيق مبدأ ضمان حقوق المساهمين و مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية ،حيث تشير النتائج إلى أن نسبة العلاقة هي (25.8 ٪)و هي نسبة متوسطة و بناءا عليه سنقبل الفرضية .
- H_{2C}: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ احترام المؤسسة لدور أصحاب المصالح و مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية: يظهر من خلال الجدول لمصفوفة الارتباط عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5٪و 1٪ما بين تطبيق مبدأ احترام المؤسسة لدور أصحاب المصالح و مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية،وبناء عليه سنرفض الفرضية .
- H_{2D}: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبدأ التزام مجلس الإدارة بمسؤولياته و مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية: يظهر من خلال الجدول لمصفوفة الارتباط عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5٪و 1٪ما بين تطبيق مبدأ التزام مجلس الإدارة بمسؤولياته و مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية ،حيث تشير النتائج إلى أن نسبة العلاقة هي (٪6.1)و هي نسبة ضعيفة جدا و بناءا عليه سنرفض الفرضية .

3.3. اختبار أثر الحوكمة على تفعيل بورصة الجزائر :

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة و النتائج مبينة في جدول (10) ، و بصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث يبلغ (2.49) بانحراف معياري (0.34) ،و قيمة tالمحسوبة تساوي(51.03) و هي أكبر من قيمة t الجدولية ، ومستوى الدلالة 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أنه توجد علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى 0.05 بين تطبيق حوكمة الشركات و تفعيل بورصة الجزائر ، و تتفق هذه النتيجة مع دراسة (أشرف درويش ،2008).

خلاصة :

من خلال التحليلات النظرية و العملية للدراسة ، و في ضوء الدراسة الميدانية التي أجريت على الشركات المدرجة في بورصة الجزائر ، و التي هدفت إلى توضيح تأثير حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي و دورها في تفعيل و رفع كفاءة البورصة الجزائرية ، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

- تلتزم الشركات المدرجة ببورصة الجزائر بتطبيق مبادئ الحوكمة ؛
- تلتزم الشركات المدرجة في بورصة الجزائر بدرجة عالية بتوفير مقومات الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية التي تقوم بنشرها ؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مبادئ الحوكمة و مستوى الإفصاح عن المعلومات العامة في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة بين تطبيق مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة و مبدأ ضمان المؤسسة لحقوق المساهمين ومستوى الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر ، فوجود نظام رقابة فعال و كفء في الشركات المدرجة يمكن المساهمين من الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب و بصفة منتظمة خاصة المعلومات الخاصة بالمخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة و بأدائها المالي و بالنتائج المالية و التشغيلية لها؛
- وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين تطبيق حوكمة الشركات و تفعيل بورصة الجزائر حيث أن التزام المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر بمبدأ الافصاح يسمح بإعطاء ثقة للمتعاملين في السوق و بالتالي تنشيطها ، كما أن المساهمون يعتمدون على المعلومات التي تنتجها التقارير المالية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية في الأسواق المالية بالتالي يؤدي الالتزام بتطبيق الحوكمة إلى وجود منافسة كاملة في السوق المالية الجزائرية و ذلك بتوفير عدد كبير من الباعة و المستثمرين و تقليل فرص نشوء الاحتكار .

و في ظل ما تقدم من نتائج ،توصلت إليها الدراسة ، فإن الباحثان يوصيان بما يلي :

- ضرورة زيادة الوعي بمفهوم حوكمة الشركات في الشركات المدرجة في بورصة الجزائر ، لضمان أفضل الممارسات في مجال الحوكمة في ظل الاهتمام العالمي المتزايد حاليا و لما لذلك من أثر إيجابي على زيادة ثقة المستثمرين ؛
- الاهتمام بزيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية من قبل الشركات المدرجة في بورصة الجزائر ، سواءا أكانت المعلومات المفصح عنها مالية أو غير مالية بسبب حاجة المستثمرين لها في اتخاذ قراراتهم ؛
- ضرورة إلزام الشركات المدرجة في البورصة باحترام و تطبيق مبادئ الحوكمة لما لها من دور في تنشيط السوق المالي و رفع كفاءته ؛
- العمل على زيادة فاعلية دور مجلس الإدارة من خلال اختيار المدراء حسب خبراتهم ، و ضمان تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرة و بقدر كاف من المعرفة بالأمور الإدارية و بالتشريعات تمكنهم من ممارسة دورهم في تطبيق القوانين و الأنظمة ؛
- تعميق الوعي بدور لجنة المراجعة و ضرورة وجودها في الشركات المدرجة للتنسيق و تحقيق التعاون بين المراجع الداخلي والخارجي .

ملحق الجداول و الأشكال البيانية :

الجدول (01): يوضح معامل Cronbach's Alpha لعينة البحث

Reliability Statistics	
عدد العبارات	Cronbach's Alpha
39	,834

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS ،V24).

الجدول (02): يوضح وصف الأفراد المبحوثين

البيان		التكرار	النسبة المئوية	
الانتماء	صيدال	8	15.7	
	أليانس للتأمينات	13	25.5	
	م.ت . الأوراسي	8	15.7	
	أن.سي.أ رويبة	10	19.6	
	ش.ذ.أ دحلي	12	23.5	
	المجموع	51	100.0	
الوظيفة	مدير	3	5.9	
	مدقق داخلي	15	29.4	
	محاسب	7	13.7	
	أخرى	26	51.0	
	المجموع	51	100.0	
المستوى التعليمي	ليسانس	20	39.2	
	ماجستير	11	21.6	
	دكتوراه	6	11.8	
	أخرى	14	27.5	
	المجموع	51	100.0	
السن	أقل من 25 سنة	5	9.8	
	35-25	15	29.4	
	45-35	18	35.3	
	أكبر من 45 سنة	13	25.5	
	المجموع	51	100.0	
الخبرة	أقل من سنة	6	11.8	
	05-1	12	23.5	
	10-05	15	29.4	
	15-10	6	11.8	
	15 فأكثر	12	23.5	
	المجموع	51	100.0	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS ،V24).

الجدول رقم (03): يوضح تكرارات وجود إطار فعال للحوكمة

الرقم	الأبعاد	الرتبة	موافق		محايد		لا أوافق		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
			ك	٪	ك	٪	ك	٪			
01	يتوفر هيكل تنظيمي يحدد المسؤوليات و الصلاحيات و يساهم في تطوير نظام الحوكمة للشركة.	1	40	78.4	6	11.8	5	9.8	2.69	0.648	مرتفعة
02	يتم توزيع المسؤوليات بين الجهات ذات العلاقة وفقا لاختصاص تشريعي واضح و في خدمة المصلحة العامة .	2	37	72.5	8	15.7	6	11.8	2.61	0.695	مرتفعة
03	تعد القوائم المالية وفق المبادئ و المعايير التي نصت عليها التشريعات الدولية .	3	37	72.5	8	15.7	6	11.8	2.61	0.695	مرتفعة
04	تمتلك الشركة نظام رقابة فعال و كفء.	4	31	60.8	12	23.5	8	15.7	2.45	0.757	مرتفعة
05	توجد في الشركة لجان تدقيق .	6	23	45.1	19	37.3	9	17.6	2.27	0.750	مرتفعة
06	يتم التنسيق و التعاون بين لجان التدقيق و المراجع الخارجي .	5	24	47.1	20	39.2	7	13.7	2.33	0.721	مرتفعة
	المؤشر الكلي		**62.73**		**23.86**		**13.4**		**2.49**	**0.70**	مرتفعة

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS ،V24).

الجدول (04) : يوضح تكرارات ضمان المؤسسة لحقوق المساهمين

الرقم	الأبعاد	الرتبة	موافق		محايد		لا أوافق		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
			ك	٪	ك	٪	ك	٪			
01	يمكن للمساهمين الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب و بصفة منتظمة .	2	35	68.6	10	19.6	6	11.8	2.57	0.700	مرتفعة
02	يملك حملة الأسهم حق المشاركة و التصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين سواء كان التصويت شخصيا أو غيابيا.	1	37	72.5	10	19.6	4	7.8	2.65	0.627	مرتفعة
03	تضمن الشركة لحملة الأسهم أساليب تسجيل حقوق الملكية و نقل ملكية الأسهم دون عوائق .	4	32	62.7	11	21.6	8	15.7	2.47	0.758	مرتفعة
04	يتم معاملة المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.	3	33	64.7	11	21.6	7	13.7	2.51	0.731	مرتفعة
05	يمكن لصغار المساهمين اختيار أعضاء مجلس الادارة من خلال تصويتهم بالإجماع	5	25	49.0	18	35.3	8	15.7	2.33	0.739	مرتفعة
	المؤشر الكلي		**63.5**		**23.54**		**12.94**		**2.50**	**0.7**	مرتفعة

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS ،V24).

الجدول (05) : يوضح تكرارات احترام المؤسسة لدور أصحاب المصالح :

الرقم	الأبعاد	الرتبة	موافق		محايد		لا أوافق		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
			ك	٪	ك	٪	ك	٪			
01	لدى أصحاب المصالح حرية في الحصول على معلومات ملائمة و موثوقة بصفة منتظمة (دورية) و في الوقت المناسب.	3	34	66.7	8	15.7	9	17.6	2.49	0.784	مرتفعة
02	يتم تعويض أصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم .	2	35	68.6	8	15.7	8	15.7	2.53	0.758	مرتفعة
03	يتم إعلام أصحاب المصالح بشكل كاف بحقوقهم و التزاماتهم عند ارتباطهم بالشركة .	1	36	70.6	8	15.7	7	13.7	2.57	0.728	مرتفعة
04	يتم العمل على تطوير آليات لمشاركة أصحاب المصالح حيث تكفل هذه الآليات تحسين مستويات الأداء .	4	30	58.8	6	11.8	15	29.4	2.29	0.901	مرتفعة
المؤشر الكلي			**66.17**		**14.72**		**19.1**		**2.47**	**0.78**	مرتفعة

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS ،V24).

الجدول (06): يوضح تكرارات التزام مجلس الإدارة بالقيام بمسؤولياته

الرقم	الأبعاد	الرتبة	موافق		محايد		لا أوافق		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
			ك	٪	ك	٪	ك	٪			
1	يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة ، يتم انتخاب أعضائه وفقا للخبرة .	6	24	47.1	11	21.6	16	31.4	2.16	0.880	متوسطة
2	تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرة و بقدر كاف من المعرفة بالأمور الإدارية و بالتشريعات ذات العلاقة و بحقوق و واجبات مجلس الإدارة .	4	29	56.9	9	17.6	13	25.5	2.31	0.860	مرتفعة
3	يعمل مجلس الإدارة على تحقيق معاملة متكافئة لجميع المساهمين.	1	36	70.6	10	19.6	5	9.8	2.61	0.666	مرتفعة
4	يكرس أعضاء مجلس الإدارة وقت كاف لممارسة مسؤولياتهم.	5	26	51.0	13	25.5	12	23.5	2.27	0.827	مرتفعة
5	يتخذ أعضاء مجلس الإدارة قراراتهم على أسس من المعلومات الكاملة و بالأمانة و العناية الواجبة .	2	32	62.7	9	17.6	10	17.6	2.43	0.806	مرتفعة
6	يقوم مجلس الإدارة بالإشراف العام على عملية الإفصاح عن البيانات و قنوات الاتصال.	3	32	62.7	8	15.7	11	21.6	2.41	0.829	مرتفعة
المؤشر الكلي			**58.5**		**19.6**		**21.56**		**2.36**	**0.80**	مرتفعة

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS ،V24).

الجدول (07) : يوضح تكرارات مستوى الافصاح في التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر

الرقم	الأبعاد	الرتبة	موافق		محايد		لا أوافق		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
			ك	٪	ك	٪	ك	٪			
01	يتم الافصاح عن اسم الشركة و شكلها القانوني	1	51	100	00	00	00	00	3.00	00	مرتفعة
02	يتم الافصاح عن أسماء كبار المساهمين و حصصهم في الشركة .	5	34	66.7	10	19.6	7	13.7	2.53	0.731	مرتفعة
03	يتم الافصاح عن الأهداف و القيم الأساسية للشركة.	2	45	88.2	4	7.8	2	3.9	2.84	0.464	مرتفعة
04	يتم الافصاح عن الموارد البشرية في الشركة .	9	28	54.9	5	9.8	18	35.3	2.20	0.933	متوسطة
05	يتم الافصاح عن سياسة توزيع الأرباح في الشركة	10	25	49.0	8	15.7	18	35.3	2.14	0.917	متوسطة
06	يتم الافصاح عن هيكل و سياسات ممارسة الحوكمة في الشركات .	12	20	39.2	12	23.5	19	37.3	2.02	0.883	متوسطة
07	يتم الافصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة و الابلاغ المالي الدولية	7	34	66.7	5	9.8	12	23.5	2.43	0.855	مرتفعة
08	يتم الافصاح عن التغيرات المحاسبية و تعديل الأخطاء.	8	30	58.8	8	15.7	13	25.5	2.33	0.864	مرتفعة
09	يتم الافصاح عن معلومات عن المخاطر المالية التي تتعرض لها الشركة .	11	23	45.1	9	17.6	19	37.3	2.08	0.913	متوسطة
10	يتم الافصاح عن معلومات تداول أسهم المؤسسة بالبورصة.	3	45	88.2	3	5.9	3	5.9	2.82	0.518	مرتفعة
11	يتم الافصاح عن معلومات عن الأداء المالي للشركة.	4	41	80.4	5	9.8	5	9.8	2.71	0.642	مرتفعة
12	يتم الافصاح عن مكافآت مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين.	13	19	37.3	11	21.6	21	41.2	1.96	0.894	متوسطة
13	يتم الافصاح عن النتائج المالية و التشغيلية للشركة.	6	36	70.6	5	9.8	10	19.6	2.51	0.809	مرتفعة
المؤشر الكلي			**65**		**12.81**		**22.17**		**2.38**	**0.72**	مرتفعة

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS ،V24).

الجدول (08): معامل ارتباط بيرسون بين مبادئ الحوكمة و مستوى الإفصاح عن المعلومات العامة في القوائم المالية

Pearson Correlation		الإفصاح عن المعلومات العامة في القوائم المالية	مدى وجود إطار فعال للحوكمة	مدى ضمان المؤسسة لحقوق المساهمين	مدى احترام المؤسسة لدور أصحاب المصالح	مدى التزام مجلس الإدارة بالقيام بمسؤولياته
الإفصاح عن المعلومات العامة في القوائم المالية	Pearson Correlation	1	-,113	,040	-,119	-,057
	Sig(bilateral)		,429	,778	,405	,691
مدى وجود إطار فعال للحوكمة	Pearson Correlation		1	,446**	,653**	,568**
	Sig(bilateral)			,001	,000	,000
مدى ضمان المؤسسة لحقوق المساهمين	Pearson Correlation			1	,410**	,287*
	Sig(bilateral)				,003	,041
مدى احترام المؤسسة لدور أصحاب المصالح	Pearson Correlation				1	,476**
	Sig(bilateral)					,000
مدى التزام مجلس الإدارة بالقيام بمسؤولياته	Pearson Correlation					1
	N	51	51	51	51	51

**** الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.01$)**

الجدول (09): معامل ارتباط بيرسون بين مبادئ الحوكمة و مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية

Pearson Correlation		الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية	مدى وجود إطار فعال للحوكمة	مدى ضمان المؤسسة لحقوق المساهمين	مدى احترام المؤسسة لدور أصحاب المصالح	مدى التزام مجلس الإدارة بالقيام بمسؤولياته
الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية	Pearson Correlation	1	,342*	,258	,212	,061
	Sig(bilateral)		,014	,068	,136	,669
مدى وجود إطار فعال للحوكمة	Pearson Correlation		1	,446**	,653**	,568**
	Sig(bilateral)			,001	,000	,000
مدى ضمان المؤسسة لحقوق المساهمين	Pearson Correlation			1	,410**	,287*
	Sig(bilateral)				,003	,041
مدى احترام المؤسسة لدور أصحاب المصالح	Pearson Correlation				1	,476**
	Sig(bilateral)					,000
مدى التزام مجلس الإدارة بالقيام بمسؤولياته	Pearson Correlation					1
	N	51	51	51	51	51

**** الارتباط ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($a \leq 0.01$)**

الجدول (10) : يوضح نتائج اختبار (t–test) لدراسة أثر الحوكمة على تفعيل بورصة الجزائر

الرقم	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
01	يعتمد المساهمون على المعلومات التي تنتجها التقارير المالية لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية في الأسواق المالية .	2.65	0.627	30.15	.000
02	هناك إقبال من المستثمرين على الاستثمار في الشركات التي تطبق حوكمة الشركات بشكل أكبر.	2.49	0.674	26.36	.000
03	يؤدي الالتزام بتطبيق الحوكمة إلى وجود منافسة كاملة في السوق المالية الجزائرية و ذلك بتوفير عدد كبير من الباعة و المستثمرين و تقليل فرص نشوء الاحتكار .	2.43	0.671	25.87	.000
04	تطبيق آليات الحوكمة يسمح بتنشيط حركة بورصة الجزائر من خلال التأثير على:حركة التداول،أسعار الأسهم و العوائد على الأسهم .	2.24	0.737	21.65	.000
05	التزام المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر بمبدأ الافصاح يسمح بإعطاء ثقة للمتعاملين في السوق و بالتالي تنشيطها .	2.69	0.547	35.04	.000
	المؤشر الكلي :	**2.49**	**0.349**	**51.03**	**.000**

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي (SPSS ،V24).

الإحالات و المراجع المعتمدة :

[1]- Subra manyam, Himachalam Dasaraju," corporate Governance and Disclosure Practices in Listed Information Technology Companies in India", International Open Journal Of Accounting.No.3.september 2014.

[2]- Yaseen Al-Janadi;Rashidah Abdul Rahman;Normah Haj Omar," Corporate Governance Mechanisms and Voluntary Disclosure in Saudi Arabia" ,Research Journal of Finance and Accounting ,Vol.4,No 4 ; 2013.

[3]- Manel Kolsi , Hanen Ghorbel ," Effet des mécanismes de gouvernance sur la performance financière et boursière : Cas des entreprises canadiennes",comptabilités,économie et société ,May 2011,France.

[4]- على عبد الغني اللايذ ، يونس عليان الشوبكي ،يوسف نيسان الحمدان ، " أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية – دراسة ميدانية –" ،مجلة التقني – جامعة الاسكندرية ، العدد 04 ، المجلد رقم 26، 2013 .

[5]– جهاد خليل الوزير ،" دور الحوكمة في تمكين المساهمين و المستثمرين ،و استقرار الأسواق المالية "،بحث مقدم للملتقى السنوي الأول لرأس المال الفلسطيني ، سلطة النقد الفلسطينية ، 2007 .

[6]– الخضيري ،محسن أحمد ،"حوكمة الشركات "،مجموعة النيل العربية ،القاهرة ، ص 58 .

[7]- OECD Principles of Corporate Governance 2004 .

[8]– مجدي محمد سامي ، "دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات و أثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية "،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندرية العدد رقم (2) ،المجلد (46)، يوليو 2009 ، ص 17 .

[9]– سليمان محمد مصطفى ، "حوكمة الشركات و معالجة الفساد المالي و الإداري "،الدار الجامعية ،الاسكندرية ، 2006 ، ص 7 .

[10]– صبايحي نوال ، "أثر الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية على جودة المعلومة المحاسبية " ، الملتقى الدولي الثالث حول : آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومة المحاسبية، جامعة الوادي ، ص 6 .

[11]– خالد الخطيب ،"الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم 1" ،مجلة جامعة دمشق –المجلد الثامن عشر – العدد الثاني ، 2002 ، ص 158 – 161 .

[12]– وصفي عبد الفتاح أبو المكارم ، "دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية "، دار الجامعة الجديدة ،مصر ، 2002 ، ص 96-97 .

[13]- Michael C.Jensen , William H.Meckling ,"theory of the firm : Managerial Behavior Agency Costs and Ownership Structure ", Journal of Financial Economics, October 1976 , V 3 ,No4 , p 5 .

[14]- مؤيد محمد على الفضل ، فراس خضير الزبيدي ، نوال حربي راضي ، "العلاقة بين كفاءة مجلس الادارة و جودة الافصاح المحاسبي في ظل نظرية الوكالة – دراسة اختبارية لحالة العراق – "،بحث منشور على http://qu.edu.iq/ade/wp-content/uploads/2015/04/docx-5.pdf

[15]– ضويفي حمزة ،مرجع سبق ذكره ، ص 97 .

[16]– سهايلية يمينة ، "دور حوكمة الشركات في رفع كفاءة سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر "،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، 2010 ، ص 177 .